

لأنه لا وجه إلا أن يقع على أن يكون المنصوب المحل وهو المجرور
فقط وإنما يستقيم في الطرف اللغوي والمستقر الكلام وإنما هو المستقر
أي كإيناسه ويجوز أن يكون الكافي بمعنى المثل فيكون في محل نصب
جزء الازالة وحده نصب على الحال من اسمه بكونه بناء منفردا أو مصدر
منصوب على أنه مفعول مطلق للحال المقدرة أي منفردا وحده على رأي
ابن عيني وعند الكوفيين نصب على الظرفية بمعنى في حال وحده للمع
غيره أو الازالة نفسها بدو من كاسه إمام من الجوز عن الكافي
حرف جر ومن الكافي وحده أن كان اسم بمعنى المثل بدل الكلام من الكلام
أو بدل الاشتغال الاشتغال للغير في هذا القسم عند فهم اشتغال
المبدل منه أو البديل ولم يوجد لهما الأصل بل وجود التلبس من أحد
الطرفين من غير اشتغال أحد من على الآخر فكيف كما وتر فإن السبب
في تسمية اشتغال الكلام اشتغاله ليس اشتغال به على الآخر بل لأن أول
الكلام مشتمل على آخره إجمالا فان قولك سلب زيد فهو بمعنى سلبت شي
من زيد أو به فإن تعلم أن الملووب ليس نفس زيد شي مما يتخلف
ومن ثم يقال أن في بدل الاشتغال ذكر الشيء إجمالا وكذا في بدل البعض
فيها في الأفعال أي من بدل الفعل فإن كان يصف منه في التقرير
الاشتمال على ذكر الشيء صرحا متين وما قيل أن مسعودا آخر الازالة
وكاسه ما من الظاهر المستلزم لأن الازالة ليس بدو لأن الحال في الازالة
ومعنى عامله معناها معنى الازالة دعاء للواحد والتقدير بنا في أي

أي بناء الدعاء لأن الدعاء المطلق أفصح وأولى من المقيد وما قيل
أن مسعودا خبر الازالة وكاسه متعلق به وقدم على كلا التقديرين
للسمع ولم يتعرض اليه الشاعر لأن فيه تقييد الدعاء وتكلف الدعاء
وتكلف التقديم والتأخر أيضا وإنما يقال لهذه الأفعال الناقصة لأنها
لا يتم باسمها كالكلام تاما إذ لو كانت ساكنة على مرفوعها لم يكن كلاما تاما
إذ الفظت بالبناء وحده ومن ثم بالفتح والتشديد يكتب بالهاء
فرفا بين وبين ما هو بالضم والتشديد والزيادة بالتحفيف أو إلى
أي ولا جعل أنها لا تتم باسمها كالكلام تاما عدلوا من تسمية مرفوع
هذه الأفعال فاعلا القصور عن رسم الفاعل أو علامة وحاشية
وسوى رسمه أن يتم الكلام به وهكذا القول في منصوبها حيث
لم يتم مفعولا به لأنه ليس على رسمه بل بن زائدة إذ لا يتم الكلام
بدونه وهو أي رسم المفعول كونه فقلة يتم الكلام بدونه ويجوز تعليق
أخبار بهذه الأفعال الناقصة على اسمها اسمها مثل كان فاعلا زائدة
كتقدم المفعول على الفاعل وهو جائز في هذه الأفعال يجوز تقدم
أخبارها على نفسها مثل فاعلا كما كان زيد وهو أي تقدم أخبارها على
أنفسها على ثلثة أقسام قسم يجوز بالاتفاق وهو مبتدأ من كان متعلق
لأنها الأفعال صريحة هذا على رأي الجمهور خلافا للزمخاري وأبي جهم
فإنهم قالوا أن جميع الأفعال الناقصة حروف كونه والدالة على معنى غيرها
حيث جازت لتقريب الخبر للبناء على صفة موقفا على المنطقية